مجلة الناصرية للدراسات الاجتماعية والتاريخية
ISSN: 2170-1822, EISSN: 2600-6189
مجلد: 13 عدد 01 جوان 2022
العنوان: الأوضاع المعيشية والصحية والديموغرافية في الجزائر العثمانية من خلال المصادر الغربية
ص.ص 630 - 657.

الأوضاع المعيشية والصحية والديموغرافية في الجزائر العثمانية من خلال المصادر الغربية

جليل بن عتو[1]

قوراري زهاد[2]

العنوان المهني، البريد الإلكتروني[1]: جامعة سيدي بلعباس

benattoudjlil@gmail.com

العنوان المهني، البريد الإلكتروني[2]: **جامعة تلمسان**

zouhad.gourari@gmail.com

تاريخ الإرسال: 15/ 07/ 2020؛ تاريخ القبول: 23/ 04/ 2022

Demographic and health conditions In Ottoman Algeria through Western sources

Abstract:

The study focuses on the subject of living, health and demographic conditions in Algeria during the ottoman period (1519-1830).

The various writings dealt with this, especially the western writings, which were represented in the consuls' notes and correspondence with their countries, as well as the observations of the western travelers who visited Algeria, and even the military reports on this subject.

The various sources agreed that the living, health and demographic conditions of the inhabitants of Algeria were missed especially among the urban and rural population, where they confirmed that the conditions of urban dwellers were better than those of the rural population and that these conditions were directly affected by the economic conditions of Algeria.

المؤلف المؤاسل: جليل بن عتو
benattodjlil@gmail.com

مجلة الناصرية للدراسات الاجتماعية والتاريخية
ISSN: 2170-1822,
EISSN: 2600-6189
مجلد: 13 عدد 01 جوان 2022
العنوان: الأوضاع المعيشية والصحية والديموغرافية في الجزائر العثمانية من خلال المصادر الغربية
ص.ص 630 - 657.

Keywords:
Living conditions ; health ; demographic ; Algeria Ottoman ; memoirs;

الملخص:

يتمحور موضوع الدراسة حول إشكالية الصور القاتمة، التي قدمتها المصادر الأجنبية حول الأوضاع المعيشية والأحوال الصحية والديموغرافية في الجزائر خلال العهد العثماني (1519 – 1830)، حيث تناولت مذكرات القناصل ومراسلاتهم مع بلدانهم، وكذا ملاحظات الرحالة الغربيين الذين زاروا الجزائر، ومذكرات الأسرى الأوروبيين من مختلف الجنسيات، وما ورد في تقارير العسكريين الفرنسيين بخصوص هذا الموضوع.

وقد أجمعت مختلف هذه المصادر على أن الأوضاع المعيشية والصحية والديموغرافية لسكان الجزائر كانت متباينة، لا سيما بين سكان المدن وسكان الأرياف، حيث أكدت أن أحوال سكان المدن كانت أفضل من أحوال سكان الأرياف، وأن هذه الأوضاع تأثرت بشكل مباشر بالظروف الاقتصادية للإيالة الجزائرية، وهيمنة وتسلط ﴿الأتراك﴾.

الكلمات المفتاحية:

الأوضاع المعيشية؛ الديموغرافية؛ الصحة؛ الجزائر العثمانية؛ مذكرات؛

مقدمة:

المؤلف المؤاسل: جليل بن عتو
benattodjilil@gmail.com

اختلف المستوى المعيشي والصحي للسكان في الجزائر خلال العهد العثماني بين (1519– 1830م) من فترة إلى أخرى، كما تباينت مستويات المعيشة بين سكان المدن وسكان الأرياف، وذلك حسب الظروف الطبيعية والعوامل البشرية التي كانت سائدة في الجزائر وقتئذ، وكذا الأحوال الاقتصادية التي شهدتها الإيالة الجزائرية، والتي أثرت بشكل مباشر على الأوضاع المعيشية للسكان وأيضا الأحوال الصحية التي أضرّت بالوضع الديموغرافي.

وبالنظر لندرة الكتابات المحلية حول هذه الأوضاع، والمتمثلة على وجه الخصوص في مختلف الوثائق الرسمية للسلطة العثمانية، والتي هي مدوّنة في المحاكم الشرعية وسجلات بيت المال ودفاتر البايلك، وكتابات الرحالة المغاربة الذين زاروا الجزائر وكتبوا عن أحوالها وأوضاعها العامة في فترات مختلفة، تبقى الكتابات الغربية مصدرا أساسيا للبحث التاريخي في مثل هذه المواضيع، والتي تمثلت في مذكرات القناصل أمثال القنصل الأمريكي وليام شالر W.Shaler(1816–1824)، والقنصل الأمريكي كاثكارت (الربع الأخير من القرن 18م)، والقنصل الفرنسي فاليار 1779م وغيرهم، وكذا مراسلاتهم الدورية مع بلدانهم ، وملاحظات الرحالة الغربيين أمثال الراهب الإسباني هايدو Haedo وفانتور دي بارادي V.De Paradis. والطبيب الإنجليزي شاو Shaw والأب دان P.Dan وجوشرو Juchereau والضابط بوتان Boutin وغيرهم من الذين زاروا الجزائر في فترات متعاقبة، وعبر القرون الثلاثة من الحكم العثماني بالجزائر.

وسنركز في هذه الدراسة اعتمادا على المنهج التاريخي لاستقراء أهمّ المصادر الغربية التي تناولت الأوضاع المعيشية والصحية والديموغرافية في إيالة الجزائر العثمانية، وتمثلت هذه المصادر خاصة في تدوينات الرحالة الأوربيين الذين زاروا الجزائر على امتداد العهد العثماني، وسجلوا ملاحظاتهم، وكذلك من تلك المصادر مذكرات القناصل الذين عيّنوا بالجزائر كممثلين لدولهم، والمراسلات التي كانت بينهم، حيث كان هؤلاء القناصل ينقلون إلى حكامهم كل ما يتعلق بالإيالة الجزائرية وظروفها وأحوالها وأوضاعها العامة، حيث كان القناصل الفرنسيون خاصة على اتصال دائم مع الغرفة التجارية لمرسيليا وكانت بينهما مراسلات عديدة.

العوامل المتحكمة في الأوضاع المعيشية والصحية والديمغرافية بالجزائر (1519 – 1830):

تحكمت عدة عوامل مؤثرة على المستويات المعيشية والصحية والديموغرافية في الجزائر العثمانية ومنها عوامل طبيعية وأخرى بشرية؛ حيث نجد أن المستوى المعيشي مثلا للمجتمع الجزائري تباين بين الأرياف والمدن من جهة وفي فترات زمنية من جهة أخرى، وساهم التفاوت الطبقي الذي كان سائدا في التأثير بشكل مباشر على المستوى المعيشي لمختلف الفئات الاجتماعية حيث نجد أن فئة الأتراك الحاكمة كانت ميسورة الحال وفي وضع معيشي أفضل من الفئات الأخرى حيث عانت الطبقات المتدنية مثل البرانية والعبيد في هذا المجال.

وأما بخصوص المستوى الصحي فقد تحكمت فيه هو الآخر عوامل طبيعية مثل الأمراض والأوبئة التي تفشت في المجتمع الجزائري في مختلف

الفترات الزمنية، إضافة إلى الافتقار لطرق العلاج والتداوي والتي كانت في غالبها تقليدية وغير كافية لمجابهة التحديات الصحية وعدم اعتناء واهتمام السلطة الحاكمة بهذا الميدان، وكذلك انفتاح الجزائر على العالم الخارجي، والذي أدى إلى انتشار الأوبئة الفتاكة إلى التراب الجزائري.

وفيما يخص الناحية الديمغرافية فقد تأثرت هي الأخرى بطرق مباشرة وغير مباشرة بالمستويين المعيشي والصحي، ولعل التباين الديمغرافي من حيث عدد السكان بين مختلف الفترات الزمنية والتناقص الملاحظ يرجع إلى تفشي الأمراض والأوبئة التي أدت إلى هلاك الآلاف من الأشخاص في كل سنة تقريبا، وكذا التراجع المستمر للمستوى المعيشي خاصة لدى الفئات المتدنية، والتي كانت تسجل بها أعلى مستويات الوفاة وهكذا نجد أن التراجع الديمغرافي في الجزائر مرده إلى تدني الأوضاع المعيشية والصحية.

المستوى المعيشي للسكان الجزائريين (1519 – 1830):

أجمعت مختلف المصادر على أن الأوضاع المعيشية للسكان في المدن والأرياف الجزائرية كانت متباينة، حيث أن وضع سكان المدن عموما كان مريحا مقارنة بوضع سكان الأرياف الذين كانوا يتحملون أعباء الضرائب، واعتمدوا في معيشتهم على الإنتاج الزراعي والحيواني وبعض منتوجات الحرف التقليدية، واختلفت أوضاعهم من شريحة إلى أخرى حسب ممتلكاتها ومكانتها ومداخيلها، ومنهم كبار ملاّك الأراضي والخماسين الذين يعملون عندهم، وقد اختلف المستوى المعيشي اختلافا كبيرا بينهم.

وعاش المجتمع الريفي حياة أصعب من مجتمع المدينة، وعانى من الأزمات الاقتصادية، والظروف الطبيعية السيئة وخاصة منها الجفاف

والمجاعات، وتكبّد عناء الضرائب بمختلف أنواعها، وعاش أغلب أفراده وعائلاته في الفقر والبؤس والحرمان، كما أن سكان الأرياف تعرضوا أكثر من غيرهم من سكان الايالة لاضطهاد السلطة وهو ما أدى بأغلبية القبائل إلى التمرد والعصيان عليها، واضطرت بعض القبائل إلى النزوح نحو المدن (HAEDO F.D, 1870 : 310).

إلاّ أن ظروف وأوضاع الحياة العامة كانت أفضل في المدن نظرا لتوفّر بعض ضروريات العيش، وهو ما أكّدته مختلف المصادر، حيث ذكر «هايدو» HAEDO أن معظم العائلات في المدن كانت تمتلك أجنّة وبساتين في فحوصها، ولا سيّما فحوص مدينة الجزائر، وتجلب منها كمية من الخضر والفواكه (HAEDO F.D, 1870: 463)

وقد تفاوتت مستويات المعيشة بين مختلف الفئات الاجتماعية، والتي كانت في مقدمتها فئة الأتراك العثمانيين الذين شكّلوا الحكام والموظفين السامين، وحتى الأثرياء من الحضر والقناصل الأجانب، وجلّهم كانوا في أرقى مستوى معيشي عن باقي الفئات الأخرى، حيث شيّدوا منازل أنيقة في أرياف مدينة الجزائر، وكانوا يقضون فيها عطلهم ابتداء من شهر أبريل وإلى غاية شهر أكتوبر(J.A , VALLIERE , 1979 : 10)

كما أشاد «هايدو» بعدد المنازل التي كان يمتلكها بعض المسؤولين في المدينة أمثال رمضان باشا وحاجي مراد والقائد دادو والقائد مامي والقائد حميدة وغيرهم، وكان هؤلاء الأثرياء ينحدرون من أصول مختلفة، منهم التركي والأوربي والعربي واليهودي(HAEDO F.D, 1870: 463) ، وكان بعض المسؤولين في الدولة وحتى الخواص يملكون عددا من الأسرى

المسيحيين والخدم، أمثال الرايس ﴿علي بتشين﴾ الذي كان يملك عددا من الأسـرى والعبيد (E. D'ARANDA , 1662 :18)

وكان البايات أثناء قدومهم إلى دار السلطان لتسليم الدنوش، يدفعون للداي هدية مالية قدرها ألف سلطاني، وهي السكة الجزائرية الرسمية خلال العهد العثماني، وهو من النقود الذهبية ضربت وفق تقنيات معتبرة لكونها ذهبية، وكانت تزن 3.187 غرام وتعادل قمة 8.90 فرنك، ولها أجزاء مثل النصف والربع، حيث كانت مداخيل الداي متنوعة، يتلقى الهدايا النقدية والعينية من البايات والقناصل الأجانب، ومن الموظفين عند توليهم مناصبهم مثل القياد والشيوخ، كما كان يأخذ نصيبه من الغنائم البحرية

(A. DEVOULX, 1870 : 70)وهو الأمر الذي أجمعت عليه كل المصادر، حيث أورد ﴿ فانتوري دي بارادي (Venture De Paradis):

« إن البايات عند قدومهم إلى الجزائر يمنحون للداي ثلاثة إلى أربعة آلاف سلطاني، وللخزناجي ألف سلطاني، وللموظفين الآخرين مبالغ أخرى حسب مكانة كل واحد منهم، وقد منح باي الغرب للداي عام 1788م عشرين ألف سلطاني وعشرين ألف كيلة من الشعير ، ووزّع مبالغ أخرى على موظفي الدولة، علاوة على هدايا عينية مثل الأسرى والعبيد والخيول والبرانس وغيرها » (VENTURE DE PARADIS, 1983 : 164)

ويذكر دي بارادي كذلك أن حسن الخزناجي في عهد الداي محمد عثمان باشا بعد اغتياله في عام 1788م عثر بداره على ستة عشر ألف

مجلة الناصرية للدراسات الاجتماعية والتاريخية
ISSN: 2170-1822, EISSN: 2600-6189
مجلد: 13 عدد 01 جوان 2022
العنوان: الأوضاع المعيشية والصحية والديموغرافية في الجزائر العثمانية من خلال المصادر الغربية
ص.ص 630 - 657.

سلطاني وأسلحة ومجوهرات قدّرت قيمتها بمائة ألف سلطاني (VENTURE DE PARADIS, 1983 : 183)

وأمّا القياد والخوجات والصبايحية وغيرهم ممن كانوا يتولون جمع الضرائب والغرامات والرسوم من الأرياف والمدن، فقد كانوا يخصمون منها نصيبا معينا، ويدفعون الجزء المتبقّي للداي، ويوزعون بعضها على الجند المساهمين في استخلاصها، وهكذا يصبحون في فترة وجيزة أثرياء (HAEDO F.D, 1870 : 499)

وكانت فرق الصبايحية التي يقدّر عددها بخمس مائة شخص يرافقون الحكام في حملاتهم العسكرية، وأغلبهم من الأعلاج، أجرتهم تقدّر بخمس وعشرين دوبله شهريا، وهناك من كان يتقاضى ثلاثين إلى أربعين دوبله، ويتمتعون بامتيازات مثل استغلالهم للأراضي الزراعية وتربية الماشية، والتي كانت مداخيلها تصل إلى ثلاثة آلاف دوكه سنويا، في حين كانوا غير مطالبين بدفع الضرائب(HAEDO F.D, 1870 : 302)، وكانت نصف مداخيل الدولة تنفق على الجند والموظفين (HAEDO F.D, 1870 : 479)، حيث قدّرت أجورهم في أواخر القرن 18 م بمائة وخمسين ألف سلطاني (VENTURE DE PARADIS, 1983 : 162) ، وقد ذكر « هايدو» أن الحدّ الأدنى لأجرة الجندي في أواخر القرن 16 م كانت تتراوح ما بين ثلاثة وأربعة دوبلات، وهي نقس الأرقام التي قدّمها غراماي Gramay في مطلع القرن 17 م (J.B GRAMAYE, 1998 : 194-196)

أما الطبيب شاو Shaw الذي نقل عن لوجي دي تاسي L.De .Tassy في مطلع القرن 18 م فإنه حدّد أجرة الجندي بـ 275 أسبر، وهو نقد صغير

مجلة الناصرية للدراسات الاجتماعية والتاريخية
ISSN: 2170-1822, EISSN: 2600-6189
مجلد: 13 عدد 01 جوان 2022
العنوان: الأوضاع المعيشية والصحية والديموغرافية في الجزائر العثمانية من خلال المصادر الغربية
ص.ص 630 - 657.

أطلق عليه الفرنسيون هذا الاسم ASPRE ، وسمّاه الجزائريون المقطعة لصغر حجمه ، وأطلق عليه الأتراك اسم ﴿ الأقجة ﴾ أي الضارب الى البياض ، كان وزنه 5.3 قيراط ، وكان يستعمل في الحسابات الدقيقة، وتوقف ضربه بعد عام 1818م، وأن الآغا باعتباره أعلى مرتبة في الجيش كانت تخصّص له ميزانية خاصة قدرها ألفي ريال دراهم(T, SHAW, 1980 : 188)

وذكر دي بارادي أن الحد الأدنى لأجرة الجندي في أواخر القرن 18 م كان يقدّر بثماني صائمات والحد الأقصى ثمانون صائمة وهي نقد فضي صغير يستخدم للصرف ودفع الرواتب، وكانت أساس التداول اليومي للتجار والحرفيين بالسوق الجزائرية، وعرفت عند الأوربيين بالأسبر، وأن الجندي كان يتلقى صائمة إضافية واحدة في كل سنة، وتمنح له صائمة في الأعياد والمناسبات (VENTURE DE PARADIS, 1983 : 165) ، وأورد ﴿ هايدو﴾ أن الأسرى المسيحيين أبدوا رغبتهم في الانضمام إلى الجيش الانكشاري بعد اعتناقهم الإسلام، حيث كانوا يستلمون أربع دوبلات شهريا (HAEDO F.D, 1870 : 499)

وإضافة إلى ذلك كان الجندي يستلم أربع خبزات يوميا شريطة إقامته في الثكنة، أما الجنود الذين يفضلون الإقامة خارجها فيسقط عنهم هذا الامتياز (J.A , VALLIERE , 1979 : 29) ، وكان يسمح للجندي الانضمام إلى البحرية لأخذ نصيبه من الغنائم ، أو فتح محل تجاري أثناء السنة التي يتفرغ فيها، كما أنه يتلقى العوائد من سكان الأرياف وعلاوات من البايات (VENTURE DE PARADIS, 1983 : 162) وكان يمنح

المؤلف المؤاسل: جليل بن عتو
benattodjilil@gmail.com

مجلة الناصرية للدراسات الاجتماعية والتاريخية
ISSN: 2170-1822, EISSN: 2600-6189
مجلد: 13 عدد 01 جوان 2022
العنوان: الأوضاع المعيشية والصحية والديموغرافية في الجزائر العثمانية من خلال المصادر الغربية
ص.ص 630 - 657.

لرؤساء المحلات عند عودتهم إلى مدينة الجزائر مكافآت (A , DEVOULX , 1852 : 54)، أما رياس البحر كان وضعهم متفاوتا من شخص إلى آخر، ومن فترة إلى أخرى حسب نشاطهم البحري، وكانوا يتسلمون أجورهم التي بلغت ستة ريالات بوجو (A , DEVOULX , 1852 : 29) فضلا عن نصيبهم من الغنائم البحرية والهدايا التي كانوا يتلقوها من القنا (VENTURE DE PARADIS, 1983 : 147)، وهناك منهم من جمع ثروة كبيرة مثل الرايس «**علي بتشين**» في القرن 17 م والرايس «**حميدو**» في بداية القرن 19م ، وكان بعضهم يملكون أحواشا (مزارع) ومنازل فاخرة داخل مدينة الجزائر وخارجها، وكان الرياس قبل إبحارهم يتسلمون مبلغا ماليا من خزينة الدولة، يوزع على طاقم السفينة يتراوح ما بين تسعة ريالات ومائة وخمسين ريالا (A, DEVOULX , 1852 : 27)

وبعد فئة الموظفين السامين والجند والرياس تأتي فئة **التجار والحرفيين**، حيث كان التجار ينقسمون إلى مجموعتين، الأولى تضم كبار التجار وهم الذين يمارسون تجارة واسعة قائمة على التصدير والاستيراد، وينحدر معظمهم من الأندلسيين والبلدية والأتراك، وكانوا يتولون مهمة تجهيز المراكب مقابل الحصول على نصيب من الغنائم البحرية، وقد لاحظ القنصل الفرنسي **فاليار** Valliere في القرن 18 م أنّ أحد أبرز أنواع التجارة التي كانت شائعة في مدينة الجزائر هي تجهيز المراكب، وكانت معظم الأسر الثرية في المدينة تنحدر من قدماء مجهزي المراكب (J.A , VALLIERE , 1979 : 34)

المؤلف المؤاسل: جليل بن عتو
benattodjilil@gmail.com

وتشكل المجموعة الثانية من التجار أولئك الذين يملكون المحلات التجارية، وكانت أصولهم متنوعة من أهالي وكراغلة وأتراك وأعلاج ويهود (HAEDO F.D, 1870 : 490-491) ، وبعدها تأتي فئة رجال الدين والعلم، والتي اختلفت وضعية أفرادها، حيث هناك من كان منهم يتقاضى راتبا محترما مثل أهل القضاء والإفتاء، وكانت أجورهم قارّة من خزينة الدولة، ويستلمون مكافآت مختلفة، حيث كان القاضي يأخذ موزونة واحدة عن كل الوثائق التي يضع عليها ختمه، وكان يخصم من تصفية التركات عشرة من المائة، أما العدول الذين يساعدونه كان يمنح لهم عن كل قضية نصف ريال دراهم الى ريالين، وكان لا يتجاوز سلطانا واحدا (VENTURE DE PARADIS, 1983 : 260).

في حين كانت رواتب باقي الموظفين في السلك الديني والتعليمي متواضعة وغير قارة .

وأما عن فئة **العمال** في مختلف الورشات والأسواق والبساتين وفي الميناء كانت هي الأخرى في وضعية متواضعة، وأغلب أفرادها نزحوا من الأرياف، وينضوون ضمن عناصر البرانية، فمثلا سكان الريف الذين يشتغلون في البساتين الواقعة في فحوص مدينة الجزائر كانوا يتقاضون أربع موزونات وأربع خبزات صغيرة يوميا (M, ROZET , 1830 : 26)

الأحوال الصحية في الجزائر (1519 – 1830):

تتميز البلاد الجزائرية بمناخ صحي ملائم نظرا للظروف الطبيعية المناخية المعتدلة، وكذا صفاء ونقاوة الجو فيها، لذلك كانت الأمراض نادرة وقليلة، ما عدا تلك التي انتشرت في المناطق التي توجد بها المستنقعات،

وهي أمراض موسمية وفصلية كانت تصيب الأطفال غالبا (HAEDO F.D, 1870 : 462)، وقد انتبه الأوربيون إلى الاعتناء المفرط للجزائريين بنظافة ملابسهم ومنازلهم وغسل أيديهم عند تناول الطعام، وعند إقامة الصلاة وغيرها (A , BERBRUGGER , 1847 : 206) .

وأكدت مختلف المصادر على أن استعمال الطب الحديث في المجتمع الجزائري كاد أن يكون منعدما، ولاحظ الطبيب شاو Shaw الذي زار الجزائر في مطلع القرن 18م أنها كانت تفتقر الى الأطباء ، وأرجع ذلك الى قلة الأمراض الخطيرة أو كادت تنعدم نهائيا(T, SHAW, 1980 : 81)، وقد كان الأهالي يلجأون إلى التداوي بالأعشاب واتباع الطرق التقليدية، حيث كانت النباتات والأعشاب تحضّر على شكل مشروب ساخن يتناوله المريض(T, SHAW, 1980 : 84)، وكانت في مدينة الجزائر بعض المصحات لمعالجة مختلف الأمراض، وقد بني أول مستشفى في عام 1549م على يد حسن بن خير الدين بربروس، واحتوى على خمس غرف، إلا أنه كان يفتقر الى التجهيزات والأدوية الضرورية (HAEDO F.D, 1870 : 462)، وقامت بعض الدول الأوربية منها اسبانيا وفرنسا بتشييد عدد من المستشفيات للأسرى المسيحيين، وكلف رجال الدين المسيحيين بالإشراف عليها وتسيير شؤونها (A , BERBRUGGER , 1847 : 206)، وكان أولها المارستان العام لرجال الدين الاسبان الذي أقامه الأب الاسباني سيباستيان دويون S.Doyone في عام 1551 م ، وقد أعيد تجديده في عام 1612م ، وأصبح يتلقى إعانة سنوية من الحكومة الاسبانية بلغت في القرن

18 م حوالي عشرة آلاف فرنك ، وكذلك المستشفى الذي أنشأه الراهب الاسباني قاريدو Garido في عام 1662 م داخل سجن الجنينة (سجن الباشا) قرب باب عزون ، ومستشفى لازاريست الذي خصص له الملك الفرنسي لويس الثالث عشر بعض الإعانات المالية، اضافة إلى المستشفى الفرنسي بحصن القالة الذي كانت تشرف عليه الوكالة التجارية الإفريقية، كما أنشأ الراهب قاريدو صيدلية مركزية بسجن الباشا لتموين المستشفيات الخمس بالأدوية (A , BERBRUGGER , 1847 : 206).

وقد حظيت هذه المنشآت الصحية بعناية واهتمام لدى حكومة الجزائر، مثل القرار الذي أصدره الداي شعبان في أواخر القرن 17 م حيث ألح على ضرورة حماية الحقوق المادية والمعنوية للمستشفيات (A , BERBRUGGER , 1846 : 132)، والتي جعلت من حكومة الجزائر فرض اقتطاع من الرسوم التي كانت تدفعها السفن المسيحية الداخلة أو المغادرة من ميناء الجزائر، وقدّر هذا الاقتطاع دفع ثلاثة ريالات عن كل سفينة لصالح المستشفيات .

وقد عكّر صفو الحياة الصحية الجيدة في الجزائر تلك الأوبئة التي عرفتها البلاد خلال العهد العثماني والتي كان مصدرها من الخارج، حيث ساءت الأحوال الصحية من جرّاء هذه الأوبئة، وأدّى ذلك الى تردّي في الأوضاع العامة وخاصة منها الوضع الديموغرافي والوضع الاقتصادي، ولا سيّما في القرنين 17 و 18 م ، حيث كانت الأوبئة تتكرر وتستمر لبضع سنوات، وقد عرف القرن 17 م ظهور الوباء في تسع وثلاثين سنة، خاصة أوبئة أعوام:

1601 ، 1605 ، 1620 ، 1639 ، 1643 ، 1647 ، 1649 ، 1654 ، 1661 ، 1674 ،1678، 1689، 1693، 1695، 1698م، في حين عرف القرن 18 م انتشار الوباء في واحد وعشرين سنة خاصة أوبئة أعوام : 1732 ، 1740 ، 1749 ، 1784 ، 1787 ، 1788 ، 1793 ، 1794 ، 1798 م، وصاحب معظم هذه الأوبئة ظهور المجاعات والكوارث الطبيعية (VENTURE DE PARADIS, 1983 : 154).

ومن أخطر الأوبئة التي عرفتها الجزائر نذكر الكوليرا Le Choléra والتيفوس Le Typhus ، والجذري La Variole والطاعون Maladie à Bonbons والدمل والسل وغيرها ، وكلها مصدرها خارجي حيث كانت تدخل الجزائر برا وبحرا، وساعد على توطنها انتشار المستنقعات بالسهول الساحلية وحول المدن الكبرى مثل الجزائر وعنابة ووهران، وعدم التزام السكان بالقواعد الصحية، وعدم توفر الأدوية والعقاقير الطبية، حيث أورد الرحالة الألماني مارسيول Marsiol أن الصيدلية الوحيدة الموجودة بمدينة الجزائر كانت لا تتوفر إلا على بعض العقاقير والحشائش، وأن الباش جراح القائم عليها كان يجهل مواصفاتها وفوائدها الطبية(E , MERSIOL, 1930 : 310) .

ومن أخطر الأوبئة التي عرفتها الجزائر وباء الطاعون الذي كان من الأوبئة الفتاكة، ويرجع أول ظهور له خلال العهد العثماني في عام 1541م، واستمر في الظهور حتى آخر وباء في عام 1822م ، وكان مصدره خارجي، مثل وباء عام 1552م الذي انتقل إلى الجزائر عن طريق الأسطول الذي أرسله السلطان العثماني لمساعدة صالح رايس في حربه ضد الاسبان، وعرف هذا الوباء انتشارا واسعا في مدينة الجزائر، وانتقل إلى غرب البلاد،

حيث تضررت منه خاصة وهران وتلمسان، وتعرضت له مختلف المناطق الواقعة على الشريط الساحلي، وقدّر عدد ضحاياه بتسعة آلاف ضحية، وكان صالح رايس من بينهم في عام 1556 م : (A , BERBRUGGER , 1847 206) ، كما ظهر وباء عام 1654 م المعروف بالكونية Konia والذي قضى على ثلث سكان مدينة الجزائر، ووباء عام 1661 م، والذي ذكر عنه غراماي (J.B GRAMAYE, 1998: 80) أنه خلّف من خمسين ألف إلى ستين ألف ضحية، وكذلك وباء عام 1664م، الذي قضى على نصف سكان مدينة الجزائر حيث أصبحوا لا يتجاوزون ثلاثين ألف نسمة، وأهلك عشرة آلاف من الأسرى المسيحيين، أما وباء عام 1740 م فقد دام ثلاث سنوات، وأهلك في أسبوعه الأول عشرة آلاف نسمة، وفي الشهر الأول من 300 الى 400 شخص يوميا، وفي عامه الموالي أي عام 1741 م خلف من 40 إلى 50 ضحية في اليوم، في حين انتقل الوباء الذي ضرب تونس في عام 1784 م إلى بايلك الشرق ابتداء من عنابة وخلف العديد من الضحايا رغم الإجراءات الوقائية التي اتخذها صالح باي (J.B GRAMAYE, 1998 : 80) ، وبعدها انتقل إلى مدينة الجزائر عامي 1786 م و 1787 م وأدى إلى هلاك16721 نسمة منهم 14334 من المسلمين و 1774 يهودي و 613 مسيحي، وهي الأرقام التي تداولتها مختلف المصادر الغربية ، كما ذكر فانتوري بارادي V.De Paradis أن ضحاياه من المسلمين ما بين 200 و 240 ضحية يوميا ولمدة أربعة أشهر (VENTURE DE PARADIS, 1983 : 154)، وحسب مارسيول Mersiol فإن هذا الوباء خلّف 15203 ضحية، منهم 13482 من المسلمين و1771 يهودي و 50 مسيحيا، والمؤكد أن هذا الوباء يعتبر الأخطر

المؤلف المؤاسل: جليل بن عتو
benattodjilil@gmail.com

وأدّى الى تناقص عدد سكان مدينة الجزائر إلى خمسين ألف نسمة وكان قد قضى على ثلثي سكان عنابة، وتراوح عدد ضحاياه خارج مدينة الجزائر من خمسة آلاف إلى ستة آلاف ضحية، وتركت الحقول من جرّائه بدون حصاد (E , MERSIOL, 1930 : 310).

كما أضر وباء أعوام 1792 –1798 بجميع الجهات في البلاد ولاسيما في مدينة الجزائر ووهران وقسنطينة، وأما وباء عامي 1817 و 1818 م فقد قضى في مدينة الجزائر على أكثر من 14 ألف نسمة، وأدّى إلى هلاك ثلثي سكان عنابة التي أصبح عدد سكانها لا يتجاوز خمسة آلاف نسمة،

وتضررت منه حتى الجهات الجبلية والصحراوية ومنها بوسعادة التي هلك فيها مائة شخص وأولاد جلال 180 ضحية وطولقة 150 ضحية وبسكرة 450 ضحية، وقد استمر هذا الوباء العظيم إلى غاية عام 1822 م .

وكان وباء الطاعون ينتقل إلى الجزائر من الخارج نظرا لعدد السفن المحمّلة بالبضائع التي كانت تدخل ميناء الجزائر دون انقطاع قادمة من مختلف الجهات(HAEDO F.D, 1870 : 151)، وذكر فانتوري بارادي V.De Paradis أن وباء عام 1787م انتقل من الإسكندرية إلى تونس في عام 1783 م ليصل إلى الجزائر فيما بعد (VENTURE DE PARADIS, 1983 : 151)، وهو ما يؤكد أن مصادر الوباء كانت السواحل المصرية وخاصة دمياط والإسكندرية وكذلك الحجاز واسطنبول، وحتى من البلاد الأوربية المطلة على البحر المتوسط، وكان إما يدخل الجزائر برا عن طريق تونس أو بحرا عن طريق السفن القادمة من الولايات العثمانية والدول الأوربية، وكان ينقله التجار والبحارة والحجاج والطلبة وغيرهم، وقد كان أول من

يتعرض للوباء عمال الموانئ وهم في الغالب من البساكرة (A, BERBRUGGER, 1847 : 232)، ثم يصيب الأسرى المسيحيين لكون أن سجنهم كان قريبا من الميناء ، حيث أكّد كاثكارت Cathcart ذلك، وذكر أنه في فترة وباء 1787 م كان عدد الذين أصيبوا بالعدوى من نزلاء السجن أكبر ممّن قتل في غيره ، وذلك بسبب اتصاله المباشر بالمستشفى (جيمس ليندر ، كاثكارت، 1982 : 61)، وكان الوباء ينتقل إلى وسط المدينة ويحصد عددا كبيرا من الجند المقيمين بالثكنات (VENTURE DE PARADIS, 1983 : 185) ، ثم يتسرب إلى الأحياء الشعبية، ومنها حي اليهود نظرا لوجود مذبح الطائفة اليهودية الذي تتصاعد منه روائح لا تطاق(جيمس ليندر ، كاثكارت، 1982 : 120)، وبعدها يزحف الوباء من المدن الساحلية نحو المدن الداخلية، حيث يقضي على عدد كبير من سكان القرى، وكان الريفيون الذين يشتغلون في المدن هم السبب الرئيسي في نقل العدوى إلى قراهم (VENTURE DE PARADIS, 1983 : 118-119) ، وهكذا فقد كان هذا الوباء ينتشر أكثر في الأماكن ذات الكثافة السكانية المرتفعة مثل السجون والثكنات والحمامات العمومية والأحياء الشعبية ، وكان الإجراء الوحيد المتّخذ هو الوقاية من انتشار العدوى عن طريق نظام الحجر الصحي (الكرنتينا Quarantaine) وهي كلمة أصلها إيطالي تعني أربعين، حيث كان الواردون من الخارج الذين يشتبه فيهم الوباء يحتجزون في الحجر الصحي أربعين يوما حتى تثبت سلامتهم من الوباء، كما كان سكان المدن يبقون في منازلهم حتى زوال الوباء ، في حين كان سكان الأرياف يفرّون الى المناطق البعيدة التي لم يصلها الوباء، وأما الأسرى المسيحيون فكانوا

يتوجهون إلى المستشفيات التي أنشأتها دولهم في مدينة الجزائر ، الا أنّ دورها كان محدودا نظرا لكثرة المصابين بالوباء وقلة الإمكانيات العلاجية(جيمس ليندر ، كاثكارت، 1982 : 61)، وقد انعكس الوباء على الميادين الاقتصادية والاجتماعية، وأثّر بصورة مباشرة على النشاط الاقتصادي من زراعة وصناعة وتجارة ، ولا سيّما في الحرف والمهن، مثل ما ذكره فانتوري بارادي حيث قال: « إن وباء عام 1787 م أدّى إلى هلاك العديد من الحرارين الذين يصنعون الأحزمة، فانخفض عددهم، ممّا جعل تلك الصناعة تعرف تدهورا وقلّ إنتاجها وتصديرها» (VENTURE DE PARADIS, 1983 : 123)، وأورد شالر Shaler أن الأجانب كانوا يفضلون الأحزمة الحريرية الجزائرية عن غيرها نظرا لجودتها وألوانها (وليام شالر، 1982 : 93)، وكان وباء الجدري ثاني أخطر الأوبئة بعد الطاعون، حيث كانت البلاد عرضة له، ويظهر تقريبا كل أربع سنوات، أخطره وباء عام 1804م، الذي نجم عنه وفاة من ألفين إلى ثلاثة آلاف شخص (Y, BOUTIN , 1927 : 67)، وكان الأهالي يعالجونه بأن يعزل المريض في غرفة ذات حرارة معتدلة، ويتناول على مرات حبات من التين المجفف المزوج بالعسل، ويترك المصاب حتى تخرج البثور على جسمه، ثمّ تحكّ بالزبدة الطرية لإزالة آثارها، ويوضع الكحل على عيون المريض لوقايتها من الإصابة بالعدوى(T, SHAW, 1980 : 86).

وإضافة إلى الأوبئة، وقعت في الجزائر **المجاعات** جرّاء الجفاف، نظرا لطبيعة المناخ في البلاد، والذي يعرف تذبذبا في سقوط الأمطار في بعض المواسم، ويصاحب ذلك غزو للجراد من المناطق الجنوبية، فيلحق أضرارا

كبيرة بالمحاصيل الزراعية، مثل ما حدث في سنوات 1663 ، 1710 ، 1716 ، 1742، 1725 ، 1760 ، 1778 ، 1779 ، 1780 ، 1784 ، 1798 ، 1799 ، 1800 ، 1804 ، 1816 ، 1822 و 1824 م ، وذكر الأب دي قاسبار Le Père De Gaspard في مذكراته أن الجزائر عرفت الجفاف خاصة في أعوام 1579 ، 1580 ، 1609 و 1612 م، وكذلك في سنوات 1734 ، 1735 ، 1736 ، 1737 ، 1778 ، 1779 ، 1800 ، 1806 ، 1807 ، 1816 ، 1817 ، 1818 ، 1819 م (Le père DE GASPARD, 1609 : 24-25).

وقد أوردت المصادر أكبر المجاعات التي تعرضت لها البلاد الجزائرية مثل مجاعة 1579–1580 م التي أدّت الى هلاك 5656 ضحية بمدينة الجزائر ، ومجاعة عام 1752 م التي استمرت أربع سنوات واودت بحياة 1700 شخص بمدينة الجزائر في ظرف شهر واحد ، ومجاعة 1778–1779 م ، ومجاعة 1787 و 1789 م و مجاعة 1794 م التي أدّت الى غلاء الأسعار وانتشار الفوضى والاضطرابات، ومجاعة 1800–1807 م ومجاعة 1816 ، ومجاعة 1818–1819 م التي أدّت بالداي حسين باشا شراء خمسين ألف صاع من الحبوب من موانئ البحر الأسود لتغطية استهلاك مدينة الجزائر

(A . DEVOULX, 1871 : 339–352)

وتعرضت الجزائر كذلك إلى **الفيضانات** التي كانت تكتسح خاصة سهول متيجة ، مثل فيضان 1673 م وفيضان 1694 م ، وشهدت المراسي هبوب عواصف هوجاء أدّت إلى إتلاف السفن الراسية، وقد ورد ذلك في دفاتر السفن الأوربية وتقارير البحّارة ، ومنها عواصف أعوام 1690 ، 1691 ، 1697 ، 1701 ، 1703 ، 1705 ، 1706 ، 1709 ، 1727 ، 1731 ،

1733 ، 1734 ، 1736 ، 1740 ، 1753 ، 1754 ، 1755 ، 1756 ، 1757 ، 1766 ، 1791 ، 1792 ، 1812 و 1816 (A . DEVOULX, 1871 : 339– 352)

وعرفت الجزائر حدوث **الزلازل** والتي تسببت في تخريب بعض المدن وأدّت الى خسائر بشرية، مثل الزلزال الذي ضرب مدينتي الجزائر والمدية عام 1632م، الذي أهلك أغلب السكان ، وزلزال مدينة الجزائر وضواحيها عامي 1639 م و 1676 م وأهم الزلازل نذكر زلزال عام 1716م الذي ضرب مدن الجزائر وشرشال وبجاية، وأدّى إلى وفاة حوالي عشرين ألف، وأعقبته حالات من الفوضى والنهب والسلب ، إضافة الى زلزال عامي 1723 م و 1724 م الذي ضرب مدن الجزائر وملیانة وعنابة، وكذلك زلزال عام 1755 م الذي شمل حوض البحر المتوسط وسمي بزلزال لشبونة الذي أدّى الى تهدّم العديد من المباني والمنشآت العمرانية في مدينة الجزائر ، وصاحبته حرائق ببعض الأحياء ، وتلته أعمال الفوضى والنهب والسلب ، وايضا زلزال عام 1760 م الذي ضرب مدينتي الجزائر والبليدة ، وزلزال وهران في عام 1790 م الذي قضى على ألف شخص ، وزلازل أعوام 1810 م و 1818 م و 1825 م الذي أهلك سبعة آلاف ضحية ، وزلزال عام 1830 م الذي ضرب مدينة الجزائر (CH. FERAUD, 1874 : 319).

الوضع الديموغرافي في الجزائر (1519 – 1830):

نظرا للظروف المعيشية والأحوال الصحية التي شهدتها إيالة الجزائر في العهد العثماني، والتي اختلفت من فترة إلى أخرى، عرف الوضع

الديموغرافي للبلاد تغيرات كبيرة كانت انعكاسا واضحا وجليّا للمستوى المعيشي والحالة الصحية للسكان في الجزائر ، حيث اتّسم هذا الوضع بعدم الاستقرار من خلال عدد السكان وكثافتهم وتمركزهم ، وظروف تناقصهم أو ازديادهم، وتعدّ عملية إحصاء سكان إيالة الجزائر خلال الفترة العثمانية من المسائل الشائكة والمعقّدة ، نظرا لعدم توفّر المعلومات والإحصائيات الرسمية، وأغلب الأرقام حول أعداد السكان عبر مختلف مراحل العهد العثماني والتي وردت في مختلف المصادر، تعتبر جزئية وغير دقيقة بل كانت تقريبية (وليام شالر، 1982 : 38)، وتعدّ الاحصائيات لعدد السكان في المدن أقرب إلى الصحة، ولا سيّما في المدن الكبرى مثل مدينة الجزائر وقسنطينة وعنابة ووهران وتلمسان، بينما إحصائيات سكان الأرياف كانت شبه منعدمة ، نظرا لعدم وجود بيانات إدارية وخاصة في المناطق الجبلية والصحراوية، حيث ذكر فاليار Valliere في أواخر القرن 18 م ، أن عدد سكان الجزائر قليل بالنظر إلى مساحتها الشاسعة، وأنّه من الممكن معرفة المقيمين في المدن، ولكن كيف يمكن تعداد أولئك القاطنين في الأرياف والجبال والرحّل (J.A , VALLIERE , 1979 : 29)

وعموما فقد أجمعت مختلف المصادر على أن عدد سكان الجزائر في القرنين 16م و 17م عرف ارتفاعا ملحوظا، بسبب توافد أعداد كبيرة من الأندلسيين واليهود والأتراك العثمانيين والأعلاج وغيرهم، حيث ذكر هايدو Haedo في أواخر القرن 16 م أن عدد المنازل في مدينة الجزائر 12200 منزلا، منها ستة آلاف للأعلاج و2500 منزلا للبلدية و 1600 منزلا للأتراك وألف منزل للأندلسيين و 600 منزلا للقبايل و 500 منزلا لعناصر

أخرى(HAEDO F.D, 1870 : 491)، وأوردت المصادر الأخرى أن معظم المدن الجزائرية، وخاصة مدينة الجزائر عرفت نموّا ديموغرافيا ملحوظا مع نهاية القرن 16 م ومطلع القرن 17 م ، وقدّرت عدد المنازل في مدينة الجزائر 13500 منزلا في عام 1619 م ، وحسب التقديرات التي اعتمدت خمسة أفراد في الأسرة الواحدة، فانّ سكان المدينة كانوا يتجاوزون مائة ألف نسمة .

وقد قدّر عدد سكان مدينة الجزائر مع بداية العهد العثماني أي في عام 1518 م بحوالي 20 ألف نسمة ، ثم ارتفع الى 30 ألف في عام 1533 م ، وأصبح مع حلول عام 1580 م من 60 ألف الى 70 ألف نسمة منهم أكثر من 21 ألف أسير مسيحي ، ليتجاوز عدد سكان المدينة 120 ألف نسمة في عام 1620 م(حسب غراماي Grammay) ولا يقل عن 100 ألف نسمة (حسب الأب دان P.Dan ودوبير Dupper ورايتر Rayter) منهم 22 ألف أسير مسيحي .

وفي هذه الفترة عرفت المدينة أوج نموّها السكاني والعمراني ، حيث وصل عدد السكان الى 150 ألف نسمة ، وذكر الطبيب شاو Shaw في عام 1724 م أن سكان المدينة يتراوح ما بين 80 ألف و 180 ألف نسمة ، وأورد بايسونال Peyssonel أنهم لا يقلون عن 100 ألف نسمة في عام 1725 م ، وبعدها بدأ عدد السكان يتناقص حتى أصبح لا يتجاوز 50 ألف نسمة(VENTURE DE PARADIS, 1983 : 109)، منهم 32 ألف نسمة من البلدية والعناصر البرانية ، وسبعة آلاف من اليهود وستة آلاف من الكراغلة وثلاثة آلاف من الأتراك، وذلك في عام 1789 م ، وذلك راجع إلى انتشار الأوبئة والمجاعات والكوارث الطبيعية .

ورغم الانتعاش الديموغرافي الذي عرفته مدينة الجزائر في بداية القرن 19 م ، مثل ما أورد الجاسوس الفرنسي بوتـان Boutin في عام 1808 م أن سكان المدينة 73 ألف نسمة (Y, BOUTIN , 1927 : 72)، وكذلك ما ذكره ثيـونفـيل Thionville في عام 1809 م أن عدد السكان في المدينة ما بين 75 ألف و 80 ألف نسمة.إلاّ أن عدد السكان تراجع من جديد ، وأصبح لا يتجاوز 35 ألف نسمة عشية الاحتلال الفرنسي ، نظرا لنزوح السكان نحو الداخل ورحيل 2500 تركي، وأصبح عدد سكانها 25 ألف نسمة (D.THIONVILLE ,1927 : 237)، في حين ذكر بود Baude أن عدد سكان مدينة الجزائر في عام 1830 م قدر بحوالي 40 ألف نسمة ، وقال أن السلطات الفرنسية قامت أثناء حملتها على الجزائر بطرد أربعة آلاف تركي وأبقت على ستة آلاف يهودي ، ولم يبق في المدينة سوى 30 ألف نسمة ، معظمهم من الأهالي والكراغلة ، كما رحل عنها 14 ألف نسمة إلى تركيا ومصر وتونس والمدن الداخلية (L ,BAUDE, 1841 : 80) ، ويضيف بود Baude أن عدد الأتراك 7876 نسمة في عام 1829 م منهم 3976 في مدينة الجزائر و 1700 في بايلك الشرق و 1300 في بايلك الغرب و 250 في بايلك التيطري و 250 من المعطوبين ، أما عدد الكراغلة كان 8688 نسمة ، منهم 2076 في مدينة الجزائر ، و 1415 في بايلك التيطري و 1402 في بايلك الغرب و 1130 في بايلك الشرق(L ,BAUDE, 1841 : 357-358)

وأما في المدن الأخرى، فقد كانت أقل سكانا من مدينة الجزائر، وتناقص عدد سكانها بشكل كبير جدا بسبب الأوبئة والمجاعات والزلازل وغيرها ، مثل قسنطينة التي تراوح عدد سكانها من 15 ألفا الى 25 ألفا

نسمة ، وتلمسان من ثمانية آلاف الى 12 ألف نسمة، ووهران من ستة آلاف إلى عشرة آلاف نسمة، ومعسكر حوالي ستة آلاف، والمدية من أربعة آلاف إلى ثمانية آلاف نسمة، والبليدة من ألفين الى ثمانية آلاف نسمة، وعنابة من ألفين الى أربعة آلاف نسمة ، ومازونة حوالي 2600 نسمة، ومستغانم من 1200 الى أربعة آلاف نسمة، وشرشال من ألفين الى ثلاثة آلاف نسمة ، والقليعة من 1500 الى ثلاثة آلاف نسمة ، وجيجل من ألف إلى ثلاثة آلاف نسمة ، والقل من ألف الى 1200 نسمة ، وتنس 900 نسمة ودلس 600 نسمة وبجاية 500 نسمة، وتبسة وبسكرة وزمورة وميلة وسطيف بحوالي ألفي نسمة (Y, BOUTIN , 1927 : 73)، واختلفت الإحصائيات في تقدير عدد سكان المدن بالنسبة لسكان الأرياف ، حيث ذكر بوتان Boutin أنهم كانوا 182500 نسمة في القرن 18 م وتناقصوا إلى 176500 نسمة في بداية القرن 19 م ، في حين أورد جوشرو Juchereau أن سكان المدن مع بداية القرن 18 م كانوا 231600 نسمة، وعرف هذا العدد انخفاضا كبيرا غداة الاحتلال الفرنسي ، حيث أصبح عددهم 90950 نسمة في عام 1830 م (D.S.D , JUCHEREAU , 1831 : 40)، وذكر كذلك أنه يصعب الحصول على الإحصائيات الدقيقة، وقدر العدد الإجمالي للسكان في المنطقة بحوالي 780 ألف نسمة في مطلع القرن 19 م، منهم 400 ألف من البلدية والمزارعين و 200 ألف من القبايل و 120 ألف من القبائل الرحّل و 40 ألف من الأتراك والكراغلة و 20 ألف من اليهود (D.S.D , JUCHEREAU , 1831 : 49)، وأما عن العدد الإجمالي لكل البلاد الجزائرية، فقد اختلفت وتضاربت الاحصائيات والأرقام حولها ،

حيث ذكر بوتـان Boutin في تقريره لعام 1808 م أن عدد سكان الإيالة الجزائرية لا يقل عن مليونين و 800 ألف نسمة ولا يزيد عن ثلاثة ملايين نسمة ، بينما قدّر القنصل الأمريكي شالر Shaler عددهم في عام 1822 م ممن كانوا خاضعين للحكم التركي بحوالي مليون و 870 ألف نسمة (وليام شالر، 1982 : 38)، وهو نفس الرقم الذي قدمته النشرة الإعلامية للجيش الفرنسي في عام 1830 م ، وكذلك احصاء بـيـرو Pereau الذي حدد عدد السكان بحوالي مليونين و500 ألف نسمة، إضافة إلى معلومات اللجنة الإفريقية Commission Africaine لعام 1832 م والتي قدّرت عدد سكان الجزائر من مليونين الى أربعة ملايين نسمة ، وغيرها من الإحصائيات الأخرى التي أوردت أرقاما تجاوزت مليون نسمة وحتى حدود أربعة ملايين نسمة (D.S.D , JUCHEREAU , 1831 : 40 – 55)

الخاتمة:

نستخلص من خلال هذه الدراسة اعتمادا على المصادر الغربية أن المجتمع الجزائري خلال العهد العثماني كان مقسما تقريبا من حيث المستوى المعيشي إلى ثلاث طبقات، الأولى تشكّلت من الفئة الحاكمة كالدايات والبايات والموظفين السامين والجند وكبار التجار، والذين سمحت لهم أجورهم ومداخيلهم المتنوعة من مواجهة متطلبات الحياة، أمّا الثانية تشكلت من رجال الدين وأهل العلم والتجار الصغار والحرفيين، والذين عاشوا في بعض الفترات وخاصة أثناء الأزمات الاقتصادية في ظروف صعبة، في حين تشكلت الطبقة الثالثة من العمال البسطاء في الورشات والأحواش (المزارع) وفي البساتين والموانئ والمنازل وغيرها، وهم من

تكبّدوا عناء المعيشة في مختلف الفترات الزمنية، وعاشوا في البؤس والحرمان والفقر والحاجة، سواء في وقت الأزمات أو حتى في وقت الرخاء.

وتهدد الوضع الصحي للجزائر العثمانية (1519 – 1830م) بالعديد من الأوبئة، التي اجتاحته، والكوارث الطبيعية أخطرها سنوات الجفاف والجراد، والفيضانات والزلازل.

وانعكس كل هذا على الوضع الديمغرافي للجزائر، الذي تميز بعدم الاستقرار من خلال عدد السكان وكثافتهم وتمركزهم، والمؤكد أن عدد سكان الجزائر عرف ارتفاعا ملموسا خلال القرن 16 م والنصف الأول من القرن 17 م وبعدها عرف انخفاضا كبيرا نظرا لتأثير عدة عوامل منها التفاوت في المستوى المعيشي بين السكان وتدهور الأحوال الصحية بانتشار الأوبئة وخاصة وباء الطاعون الذي أدّى إلى هلاك مئات الآلاف عبر الفترات الزمنية المختلفة، وتخلف المستوى الطبي في البلاد الجزائرية، وحدوث الكوارث الطبيعية وخاصة المجاعات والزلازل، وهو ما استغلته هذه الدراسات الأجنبية للتشهير بالوضع المأساوي للجزائر وأهاليها، محملة المسؤولية للسلطة الحاكمة، مستهدفة تبرير الاستعمار الفرنسي للجزائر، التي ستزداد سوءا، حيث ستصبح تحت هيمنته متحفا للأوبئة والأمراض الفتاكة كما شهد شاهد من أهلهم:

«L'Algérie est Un riche musée pathologique »

(Goinard Pierre, 1984: 214)

قائمة المراجع:

- كاثكارت (جيمس ليندر)، 1982، مذكرات أسير الداي كاثكارت قنصل أمريكا في المغرب، ترجمة و تعليق و تقديم : إسماعيل العربي، ط1، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية.
- شـالر (وليام)، 1982.مذكرات وليام شالر قنصل أمريكا في الجزائر 1816–1824، تعريب و تقديم: إسماعيل العربي، ط1، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع.
- **BAUDE (L.),** 1841, L'Algérie, 1éd, Paris, ARTHUR BERTRAND.
- **BERBRUGGER(Adrien),** 1847, Mémoire sur la Peste en Algérie,Paris , IMP, ROYALE, 2T.
- **BERBRUGGER(A)** , 1864 , "Charte des Hôpitaux Chrétiens en 1694" , In Revue Africaine,Volume 1856-1929, N°44,1864, PP233-244, Alger,.
- **BOUTIN (Y), 1927,** Reconnaissance des Villes, Forts et Batteries d'Alger, Paris, G.ESQUER.
- **D'ARANDA(E.),** 1662, Relation de la Captivité de Sieur EMMANUEL D'ARANDA, Alger, Bruxelles,.JADIS ESCLAVE . J. MONART.
- **DE GASPARD (le père),** 1609, Histoire Véritable de ce qui s'est passé en Turquie et des Sécheresses Extraordinaires à Alger, Paris, F. Du CANOY DC XVIIIé.
- **DEVOULX (A.)** ,1852, Tacherifat, Recueil de Notes Historiques sur l'Administration de l'Ancienne Régence d'Alger, I,Alger, MP du Gouvernement.
- **DEVOULX (Albert),** 1871, "Le registre des Prises Maritimes" , In Revue Africaine, Volumes 1856-1929, N°85, 1871, PP70-79.Alger.
- **DEVOULX(Albert)** , 1871, " Quelques Tempêtes à Alger" , In Revue Africaine, N°89, 1871, PP 341-352, Alger.

- **FERAUD(CHarles)** , 1874, " Ephémérides d'un Secrétaire Officiel sous la Domination Turque à Alger de 1775 à 1805", In Revue Africaine, N°106, 1874, PP 295-319, Alger.
- **Goinard (Pierre),** 1984, Algérie l'œuvre Française, Ed : Robert Laffont, Paris.
- **GRAMAYE** (J.B), ,1998., Journal de J.B. GRAMAY Evêque d'Afrique, trad, du Latin et annoté par A.E.H. Benmansour sous le titre Alger XVI- XVIIè siècle, Paris Cerf.
- **HAEDO** (F.D,de) , 1870, "Topographie et Histoire d'Alger" , traduit de l'Espagnol par A.BERBRUGGER et D. MONNEREAU, In Revue Africaine,N°14, 1870, PP(364-375), (414-422), (490-519) et N°15, 1871, PP (41-69), (90-111), (202-237), (307-319), (375-395), (458-473), Alger.
- **JUCHEREAU** (D.S.D), 1831, Considération Statistique Historique, Militaires et Politiques sur la Régence d'Alger, Paris, De LANNAY.
- **LE MAIRE** (A.A.M), 1979., Mémoire sur Alger 1757, publié par L.CHAILLOU sous le titre Alger, 1781, France, IPC.
- **MERSIOL** (E.) ,1930, la Régence d'Alger vue par un Allemand à la fin du XVIIIè, , Alger , In 2è Congrés des Sociétés Savantes.
- **ROZET**(M), ,1830, Voyage dans la Régence d'Alger, ou Description du Pays Occupée par l'Armée Française en Afrique, ,3T, Paris, A, BERTRAND.
- **SHAW**(T.), ,1980, Voyage dans la régence D'Alger, trad, de l'anglais par J . MAC CARTHY, Tunis, 2éd,BOUSLAMA .
- **THIONVILLE** (D.), ,1927., Mémoire sur Alger 1809, , Paris publié par G.ESQUER, LIB Champion.
- **VALLIERE** (J.A), 1979., Mémoire sur la Forme du Gouvernement d'Alger et sur les Mécurs et Facultés qui Habitent le Royaume, , France , publié par L.CHAILLOU sous le titre Alger, 1871,IPC
- **VENTURE De Paradis** (J.M), 1983, Tunis et Alger au XVIIIè siècle, Paris , bib, arabe sindbad,